اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣١٠	١٣٢٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

في الهم الاقتصادي

قراءة أولية في موازنة ٢٠٠٧

(٦-٧)

حسام الساموك

من الطبيعي ان تعتمد موازنات دول العالم المتقدمة والمعوزة في ان واحد، على منافذ للموارد يتم اختيارها وفقا لسلم اوليات، فاذا كان العراق على سبيل المثال يتوفر على نعمة ثروة النفط التي اضحت تهيئ له اكثر من ٩٥ بالمئة من ايرادات موازنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ معا، فأن ثمة بلدانا لا تتوفر لها موارد جاهزة فأخذت تعتمد على موارد السياحة والزراعة وما تفلح به من انجاز في قطاع الصناعة اذا ما كانت متواضعة القدرات .. ثم تتلفت حسب الاولويات كما قلنا الى القطاع الضريبي، لتنتقي الحقل الاهم ثم المهم فالاقل اهمية.

وفقا لهذه السياقات سنحاول استقراء توجه موازنة ٢٠٠٧ في التعاطي مع الرسوم الضريبية، و فيما اذا كانت قد حققت المعادلة الكفيلة بأعتماد سلم الاوليات فعلا .

يشير واضعو الموازنة الى ان الايرادات غير النفطية لموازنة ٢٠٠٧ بلغت ٧,١ بالمئة، ويضيفون انه لغرض زيادة الايرادات غير النفطية فأن ذلك يعتمد على :

١- وضع برنامج زمني لاصدار التشريعات القانونية اللازمة لاستحداث و تعديل الضرائب والرسوم كفرض رسوم على استخدام الهاتف النقال و رسوم على السيارات المستوردة .

٢- تحسين كفاءة الادارة الضريبية و الكمركية لزيادة كفاءة التحصيل و الجباية .

و نتوقف عند هذا الحد لنتساءل اذا ما كان المعنيون قد استعرضوا الخيارات و البدائل التي تنتهي بهم الى تشخيص الفقرة الاكثر ملاءمة في فرض ضريبة عليها دون ان يكون لفرضها اثار سلبية في الوضع المعيشي و الاقتصادي للمواطن، و هنا نقصد المواطن الاقل دخلا و المتأثر سلبا بأية ازمة تواجهه .

لقد سبق ان تعرضنا في العمود السابق الى مسألة اغفال –ربما متعمد –لعودة اعتماد الضريبة الكمركية التي لا تتوقف تداعياتها عند الحصول على ايراد لا يستهان به لخزينة الدولة و بالتالي لتغطية العجز القائم في الموازنة،و لكنها تلعب دورا حمائيا حازما لتعزيز منتجاتنا المحلية في القطاعات الزراعية والصناعية و الخدمية على حد سواء. بل ان الانكى من ذلك ان مفردات مشروع الموازنة يشير الى احباط اخر في عدم حصول الزيادة المقررة لرسم اعادة الاعمار على المستوردات لعام ٢٠٠٧ على الرغم من ان العديد من البضائع المؤشرة بحيويتها معفاة من الرسم ايضا .

نقول ان واضعي الموازنة اغفلوا هذا الحقل من الرسوم الضريبية ذات النتائج الايجابية على شتى الصعد، ليختاروا حقلا بديلا اثيرت حوله العديد من الملاحظات، فمعروف ان تعرفة المكالمة عبر جهاز الموبايل في العراق اغلى من مثيلاتها في البلدان المجاورة بما يصل الى الضعف تقريبا، و هو ماتم التنبيه عليه كثيرا من اطراف شتى بما فيها مؤسسات حكومية، فمالذي سيتكبده المستهلك اذا ما تم فرض ضريبة؟ من المؤكد انها ستكون مؤثرة لان الهدف منها كما هو مثبت في مشروع الموازنة تغطية عجز واضح في تخصيصاتها، واذا ما استدرك البعض كما يحصل عادة، ليقول ان الضرائب لم توجه الى المواطن، انما قد تكون على الشركات المتعاقد معها، نقول ان نص العبارة يحصر الضريبة بـ (استخدام الهاتف النقال) حصرا، و الا فمن البديهي انها لو توجهت للشركات لذكرت باسمائها ..

ان جل ما نتمناه في انجاز مشاريع و خطط تتعلق بحياة الناس و واقعهم المعيشي و مستلزمات تداولهم الاقتصادية المتأزمة اصلا، ان تدرس تداعيات اية خطوة و اثارها في الارض، و ان يتوافر لها فريق ممن يعيشون بين المواطنين ويعانون معاناتهم، لا ان تستنسخ من تجارب الاخرين او تعد بقناعات و مزاجيات من ينعم بكل انماط الامتيازات!.

ملاحظات حول التقرير الاقتصادي بشأن إصلاح الاقتصاد العراقي

بغداد / عامر النبهان

"يعاني الاقتصاد العراقي كثيراً من الأزمات والسلبيات التي تعود في جذورها إلى السياسة الاقتصادية للنظام المباد ،إضافة إلى دور الاحتلال بعدنيس ان ٢٠٠٣ ليزيد من سوء الأوضاع الاقتصادية في البلاد ساعياً إلى تدمير القطاع العام والقضاء على المؤسسات الإنتاجية للدولة ومشاريع التنمية الاقتصادية—الاجتماعية ، إلى جانب الدور المدمر للإرهاب الذي أدى إلى الانفلات الأمني ووضع العراقيل أمام تحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة الأعمار.وقد لحق الدمار الشامل بالبنية الأساسية للاقتصاد العراقي واستمر الانخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة البطالة ،إلى جانب مظاهر الفقر ،إضافة إلى ما يعانيه اقتصادنا لكونه اقتصاداً وحيد الجانب يعتمد على النفط مع إهمال باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة ."

إن الإصلاح الجذري للاقتصاد العراقي ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار ما يأتي:

١- تغيير البنية الأحادية التي يتميز بها اقتصادنا وضرورة تقليص اعتماده الرئيس على العوائد النفطية.

٢- تطوير القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية.

٣- التوزيع العادل للدخل والثروة.

٤- الاهتمام بالفئات الاجتماعية الكادحة وذات الدخل المحدود والعاطلين والمتقاعدين.

٥- الاهتمام بوضع التشريعات القانونية التي تنظم العملية الاقتصادية.

٦- الاستفادة من المنح المقدمة للعراق في تحقيق التنمية الاقتصادية-الاجتماعية وحسب الاولويات بعيداً عن الفساد المالي والإداري.

٧- العمل الجاد على استتباب الأمن في جميع انحاء العراق والقضاء الجذري على الإرهاب بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع الإنتاجية.

٨- إصلاح القطاع العام وإيجاد إدارات نزيهة وكفوءة وهيئات رقابية نزيهة والعمل على محاربة البيروقراطية وترشيق الجهاز الإداري الحكومي الذي يعاني من الترهل.

٩- تحديث المكائن وإدخال التكنولوجيا الحديثة.

١٠- إقامة دورات تأهيلية وتطويرية لزيادة مهارة العاملين الفنية سواء في داخل العراق أم خارجه..

١١- الاهتمام بمعالجة مشاكل الطاقة الكهربائية وحلها حلاً جذرياً.

١٢- معالجة أزمات الوقود والمحروقات المتكررة ووضع حد نهائي لها.

١٣-توفير الشروط الديمقراطية اللازمة للتبدلات الجوهرية في محتوى ووظائف وآليات الدولة.

١٤-إقامة علاقات تكاملية بين القطاعين العام والخاص والمنافسة في بعض المجالات .

١٥-تطوير مختلف أشكال الملكية:العامة والخاصة والمختلطة والتعاونية بما يستجيب لحاجات الاقتصاد الوطني وتطوره المتوازن.

١٦- تفعيل النظام الضريبي بهدف تعزيز موارد الميزانية والعمل على إصلاح النظام الضريبي.

١٧-وضع حد جذري للفساد الإداري والمالي والاقتصادي.

لقد ورد في التقرير ما نصه:

((...ما يجب الوقوف بوجهه هو أن تتحول الوزارات من دور الرقيب والراعي والمرشد إلى دور رجل الأعمال والتاجر والصناعي والطبيب والمعلم ...الخ)).

من الخطأ أن يقتصر دور الوزارات(السلطة التنفيذية) على مجرد الرقابة والرعاية والإرشاد، وان تتخلى عن دورها في العملية الإنتاجية وقيادتها لها.لقد حقق قطاع الدولة في العراق إنجازات كبيرة خلال مسيرته التاريخية منذ أن تشكل في العراق بعد سقوط الدولة العثمانية وحتى وقتنا الحاضر،كما أن الأجهزة التنفيذية والإدارية في الدولة وخاصة تلك المسؤولة عن القطاع العام قد تطورت هي الأخرى.وكان قطاع الدولة(العام) يحتل مركزاً قيادياً وأساسيا فعالاً في الاقتصاد الوطني ويلعب الدور الحاسم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث كان يشمل(قبل السقوط) كل القطاع المصرفي والتأميني ونحو ٩٤ ٪ من التجارة الخارجية و٩٥ ٪من تجارة الجملة، وكامل صناعة استخراج النفط والمعادن الأخرى، كما يمتلك جميع سكك الحديد والطرق ومرافق المواصلات وشبكة الاتصالات والخطوط الجوية والموانئ والمصافي وجزءاً هاماً من النقل الداخلي وجميع مشاريع الماء والكهرباء والسدود والخزانات ومشاريع الري والبزل والمخازن الكبيرة للسلع والأجهزة والمعدات والمكائن والحبوب (السايلوات) وصناعة المعدات الزراعية.وكان القطاع العام ينتج وفقاً للإحصائيات الرسمية في عام ١٩٧٥ مثلا نحو ٦٨ ٪من إجمالي الناتج المحلي . وكان للاستثمار المباشر والتأميم الدور الواضح في تطوير الامكانات المادية والاقتصادية للقطاع العام من جهة وكذلك في تحديد هوية وطبيعة القطاع العام في كل مرحلة من مراحل تطوره . هذا وقد استثمرت بعض العوائد النفطية في بناء عدد من مشاريع القطاع العام ضمن برامج تنموية خماسية. لقد تمكن قطاع الدولة في العراق من إقامة العديد من المشاريع الصناعية المنتجة مثل معمل السكر في الموصل (١٩٦٢)، ومعمل الغزل والنسيج في الموصل (١٩٦١)، ومعمل سمنت حمام العليل في الموصل ومعمل سرجنار في السليمانية (١٩٦١)، ومعمل القطن الطبي في بغداد (١٩٦١)، ومعمل السكائر في السليمانية، ومعمل السجاد ومعمل الألبان في ابوغريب، ومعمل التعليب في كربلاء، ومعامل الأحذية، ومعمل الخياطة في بغداد والنجف، ومعمل الحرير الصناعي في سدة الهندية ومعمل الورق في البصرة ومعمل الحديد والصلب في البصرة معمل البتروكيمياويات في البصرة ومعمل الأسمدة الكيمياوية في البصرة ومعمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي في كركوك ومعمل النسيج الحريري في الحلة ومعمل النسيج القطني في الكوت ومعمل الزجاج في الرمادي ومعمل المعدات والآلات الزراعية في الإسكندرية، ومعمل الإطارات في الديوانية ومعامل الطابوق المختلف الانواع (العادي، والجيري، والثرمستون، والناري..). وغيرها... فقد نما القطاع العام والصناعي بشكل خاص وتطور وازداد عدد المشتغلين فيه من العراقيين وارتفعت نسبته إلى الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي. وقد لحقت الأضرار بهذا القطاع بسبب سياسة النظام المقبور، والذي بأشد الحاجة إلى الإصلاح وليس إلى الإلغاء والتصفية والخصخصة.فلماذا نسعى الآن إلى تدمير القطاع العام وتصفيته لصالح القطاع الخاص من خلال دعوات خصخصة مؤسسات الدولة الإنتاجية؟ ولماذا يجب أن يكون نمو القطاع الخاص على حساب مؤسسات قطاع الدولة ؟ وان العديد من تجارب الخصخصة تشير إلى خطأ النظرة التي تعتبر القطاع الخاص خيراً مطلقاً والقطاع العام شراً دائماً.

توقيع اتفاق بين موسكو ومينسك ينهي الخلاف النفطي بينهما

موسكو /وكالات

وقعت روسيا وجارتها بيلاروسيا الجمعة اتفاقا ينهي الخلاف القائم بين البلدين والذي أدى إلى وقف نقل النفط الروسي إلى أوروبا عبر خط أنابيب يمر في بيلاروسيا.

ووافقت موسكو على بيع النفط لبيلاروسيا بسعر رخيص هو ٥٣ دولارا للطن.

وقال رئيس الوزراء الروسي ميخائيل فرادكوف إن مسؤولين من البلدين توصلوا إلى حل متوازن يراعي مصالح البلدين.

وأضاف فرادكوف بعد محادثات مع نظيره في بيلاروسيا سيرغي سيدورسكي، أن موسكو ستجني مليار دولار سنويا بموجب هذا الاتفاق.

وجاء التوقيع على الاتفاق بعد اتصال هاتفي جرى بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره البيلاروسي ألكسندر لوكاتشنكو.

ويغطي الاتفاق أيضا عددا من القضايا العالقة بين البلدين على رأسها الضريبة التي تريد حكومة مينسك فرضها على النفط الروسي المار عبر أراضيها إلى أوروبا وتراها موسكو غير عادلة. وبلغت هذه الضريبة ٤٥ دولارا لكل طن من النفط الروسي يشحن إلى المستهلكين في أوروبا.

وجراء ذلك الخلاف أغلقت روسيا خط دروجبا، الذي يمثل أكبر مسار لصادرات النفط الروسية، لأكثر من ستين ساعة مما خفض إمداداتها للاتحاد الأوروبي نحو ١,٥ مليون برميل يوميا.

وقد أعلنت موسكو أمس استئناف إمدادات نفطها المار عبر أراضي بيلاروسيا إلى أوروبا بعد انقطاع استمر أياما.

قادة آسيان يتفقون على إنشاء منطقة تجارة حرة

بكين /وكالات

توصل قادة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) إلى اتفاق مبدئي لإنشاء اتحاد فيما بينهم على غرار الاتحاد الأوروبي.

كما تضمنت مسودة البيان الختامي لقمة آسيان التي تستضيفها الفلبين، وتبدأ اليوم الأحد، إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠١٥,

ويطالب قادة التجمع في المسودة النهائية لقمتهم بإعادة تفعيل محادثات تحرير التجارة العالمية.

وكان وزراء مالية وخارجية دول الرابطة وضعوا، الأربعاء، اللمسات الأخيرة على اتفاق مع بكين يسهل وصول آسيان إلى سوق الخدمات الصينية الواعد وخاصة المصارف وتكنولوجيات الإعلام والسياحة.

واتفقت آسيان العام الماضي مع الصين على إقامة منطقة للتجارة الحرة معها.

يذكر أن دول الرابطة تضم نحو مليار نسمة واقتصادات يبلغ حجمها نحو ٢,٤ تريليون دولار.

وتضم الرابطة عشر دول هي ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وبروناي ولاوس وفيتنام وكمبوديا وبورما.

رئيس مجلس محافظة بابل :

٣٥٠ مليار دينار موازنة العام الجديد

بابل / مكتب المدى

ضمن اجواء التهيؤ للتعاطي مع موازنة عام ٢٠٠٧، تتصاعد اللقاءات على مختلف الصعد لمناقشة مفردات الموازنة.. وقد التقت (المدى) بالدكتور نعمة جاسم رئيس مجلس محافظة بابل وكالة واستطلعت راية حول قانون الاستثمار وموازنة العام القادم وسبل تطوير حركة البناء والاعمار وكيفية الاستفادة من الخبرات الموجودة في المحافظة فقال:-

تعتبر تجربة مجالس المحافظات جديدة في العراق ويعمل الاعضاء لاول مرة في مجالس المحافظات.

وقانون الاستثمار قانون جديد واذا ماطبق سيكون نقله نوعية في مجال بناء العراق والمحافظة ونرغب في ان يقوم قسم من المختصين بشرح القانون وتعليماته.

ومجال العمل فيه ودور الهيئات والفروع في الاقاليم والمحافظات.

وأضاف أيضا نحن مقبلون على ميزانية مخصصة لسنة ٢٠٠٧ وهي بنسبة ٦٪ من ميزانية الخدمات والمشاريع وتقدر بـ ٣٥٠ مليار دينار عراقي وهذا رقم كبير ونحن بحاجة لدعم الصناعيين والتجار والمهندسين والمقاولين ورجال الأعمال. ولقد توفرت لدينا قاعدة معلومات وبيانات وفق ما جاء من مشاريع وخدمات من الدوائر وكذلك من الأقضية والنواحي وستكون الخطة انفجارية، خطة ٢٠٠٦ استغلت في بناء مجمعات الماء في القرى والأرياف والمدارس فيها وإعداد الطرق في الريف وكذلك في مجال الصحة أي أن غالبية المشاريع كانت في الريف حيث لم يلاحظ ابن مدينة الحلة أي تطوير فيها ولم نقم بإنشاء متنزه مثلاً او حديقة لأننا قررنا ان يكون مشروع الماء والمدرسة والمركز الصحي هو الأهم. وأكد رئيس مجلس المحافظة وكالة أن المجلس واعّد خطة للفترة من ٢٠٠٦ لغاية ٢٠١٠ وأرسلت الى وزارة التخطيط للمصادقة عليها وسجلنا فيها مشاريع المحافظة وأضاف: ان قانون الاستثمار قرر تشكيل هيئات استثمار من مناطق الأقاليم والمحافظات تتمتع بصلاحيات منح إجازات الاستثمار والتخطيط لها بالتشاور مع الهيئة الوطنية للاستثمار لضمان توفر الشروط القانونية، وان هيئات الأقاليم والمحافظات مكونة من سبعة أعضاء على الأقل من ذوي الخبرة والاختصاص لإدارة هيئة الاستثمار وأشار الدكتور نعمة جاسم إلى سوق جملة بابل المزمع إنشاؤه في مكان (علوة المخضر) الحالية وقال هذا المشروع من المشاريع الاقتصادية الرائدة حيث سيوفر جميع المواد الغذائية والتجارية والكهربائية والصحية ومواد الإنشاء لمنطقة الفرات الأوسط، وقد اتصلت بغرفة تجارة الحلة التي اعدت بدورها دراسة وتم الاتصال بتجار بغداد وابدوا استعدادهم للتعاطي معها ونحن بدورنا سنوفر كل الإمكانيات الأمنية والمعنوية لنجاح هذه التجربة. كما ان إحدى الشركات السويدية المتخصصة في بناء المستشفيات الحديثة قدمت لنا طلبا لبناء مستشفى متخصص لجراحة القلب والعيون والجراحات الكبرى، ويكون المشروع على غرار المستشفيات العالمية وطلب منا تخصيص قطعة ارض مساحتها ثلاثة دونمات يجري العمل لتجهيزها.

وختم الدكتور حديثه بالقول: نحن الآن نتطلع لجهود أبناء المحافظة من رجال الأعمال للمساهمة الفعالة في تطوير وبناء المشاريع من خلال الخبرة المتراكمة.

لمواجهة مشكلة تراجع الاحتياطيات

سوريا تعلن مناطق جديدة للتنقيب عن النفط والغاز

دمشق/وكالات

قال وزير النفط السوري سفيان العلاو إن بلاده ستطرح قريبا مناطق جديدة، بحرية وبرية، في مناقصة عالمية للتنقيب عن النفط والغاز.

وأوضح العلاو أن الإنتاج النفطي يواجه مشكلة تراجع الاحتياطيات. مشيراً إلى أنه انخفض من نحو ستمائة ألف برميل يومياً منتصف تسعينيات القرن الماضي إلى حوالي أربعمائة ألف حالياً.

وتوقع المسؤول السوري أن يستمر انخفاض إنتاج النفط تدريجيا وببطء السنوات القادمة، لكنه أكد أن وزارة النفط تبذل جهودا كبيرة للحد من الانخفاض من خلال الإعلان عن مناطق جديدة للاستكشاف وتطوير الحقول القائمة.

يذكر أن صندوق النقد الدولي توقع أن تنضب الاحتياطيات النفطية السورية المقدرة بنحو ٢,٤ مليار برميل بحلول عام ٢٠٢٨,